



عبدالله بن ابراهيم
ابن الحسن بن الحسين
بن علي بن ابي طالب
عليه السلام

الحمد لله الذي جعل
الدين في الدنيا والآخرة

والله اعلم
لكن شفتاه شفتای من سفتی

من الله عليه وعلى والده الغفران

تأليف الشيخ الإمام العالم
العلامة جامع أشتات
الفضائل وحيد الزمرد العطر
أبو عبد الله محمد بن الحسن الرضي
الاستربادي عمدة الله رحمة
واسكنه مع جنته

زعم البغوي انه كغذاره حساف

100

فوقه مضاعف عليه فاكوا
باب الخاف على كوا
العين على كوا
العين على كوا
العين على كوا

من مضمون عدم قصد الجرم وهو
 كان الوضع لم يكن للمعنى الا ان يفسر الوضع بغيره
 فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما معنى به
 معنى المفعول **قوله** معنى مفرده بمعنى المعنى الذي لا يدل جز لفظه على جزء به سواء كان ذلك
 جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او جزء له كمنعى ضرب وقية فالمعنى المركب على هذا
 الذي يدل جز لفظه على جزء به نحو ضرب زيد وعبد الله الذي يكونا على ما مع العلم به فمعناهما مفرده
 وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ يدل جزه على جزء معناه وفكاهة لك واللفظ المركب الذي يدل جزه
 على جزء معناه والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب معناه اللفظ فيقال اللفظ المفرد
 واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المفارقات منها فلهذا
 الحد للشيئين وكثير له ان يقول ان اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه ان جميع الاقسام اذا خرج
 عن حكمه الكلة ولو قال الكلة لفظ مفرد موصوف سكر من هذا ولم يريد عليه ايضا الاعتراض بان
 المركبات ليست بموصوفة على ما يجي واحذر بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والقبض والاشا
 فانها ربادات بالوضع على معنى مفرد وليست بكمالات ونحو الاحراز بالجنس ايضا اذا كان حقيق
 من النطق بوجه وهو ما هنا كذا ان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واخر
 بقوله وضع عن لفظه على معنى مفرد بالطبع بالوضع كاح الدال على السائل ونحو ذلك
 وعن المحرر ومن الماهل ان يدال ايضا على معنى كية المشكك به ولان عقلا واضحا وبقوله لمعنى
 مما صيغ بالمعنى كالمهلات كلفم ونحوه من الهديات وتقدموا الكلام على هذا الاحراز **وبقوله** مفرد
 من لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير فليكن **فان قيل** ان الثاني في لفظ الكلة
 للوحدة لان كلة وكلا لكمة وتقدم واللام فيه للجنس فيعنا فضا لان كلة الجنس على اكثره الى
 بالوحدة **فالجواب** ان اللام في مثله ليست للجنس ولا للمعنى كما يجي في باب المعرفة وليس سلما ذلك
 ان الجنس على ضرب من احدها استغراقا الجنس وهو الذي يحس فيه لفظه كل كلة يقال ان
 التي جنسها الا الذين انتموا الي كل الانسان والام بحر الاستغراق انه عند الجمهور من الخاء خرج ما
 دخوله تحت المشتق منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيينا فضا للوحدة والثاني ما
 مفيد لانه اللفظ على التثنية والكثرة بل ذلك احتمال على كافي قوله تعالى ان كلة الذي لم يلم
 مفرد ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثل ذلك اذ خل السور واشترى اللحم وخل الحبز وهذا النوع

من

فلافه دالة المقدسة
 بشره في ميلاده وعلى

من مضمون عدم قصد الجرم وهو
 كان الوضع لم يكن للمعنى الا ان يفسر الوضع بغيره
 فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما معنى به
 معنى المفعول **قوله** معنى مفرده بمعنى المعنى الذي لا يدل جز لفظه على جزء به سواء كان ذلك
 جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او جزء له كمنعى ضرب وقية فالمعنى المركب على هذا
 الذي يدل جز لفظه على جزء به نحو ضرب زيد وعبد الله الذي يكونا على ما مع العلم به فمعناهما مفرده
 وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ يدل جزه على جزء معناه وفكاهة لك واللفظ المركب الذي يدل جزه
 على جزء معناه والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب معناه اللفظ فيقال اللفظ المفرد
 واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المفارقات منها فلهذا
 الحد للشيئين وكثير له ان يقول ان اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه ان جميع الاقسام اذا خرج
 عن حكمه الكلة ولو قال الكلة لفظ مفرد موصوف سكر من هذا ولم يريد عليه ايضا الاعتراض بان
 المركبات ليست بموصوفة على ما يجي واحذر بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والقبض والاشا
 فانها ربادات بالوضع على معنى مفرد وليست بكمالات ونحو الاحراز بالجنس ايضا اذا كان حقيق
 من النطق بوجه وهو ما هنا كذا ان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واخر
 بقوله وضع عن لفظه على معنى مفرد بالطبع بالوضع كاح الدال على السائل ونحو ذلك
 وعن المحرر ومن الماهل ان يدال ايضا على معنى كية المشكك به ولان عقلا واضحا وبقوله لمعنى
 مما صيغ بالمعنى كالمهلات كلفم ونحوه من الهديات وتقدموا الكلام على هذا الاحراز **وبقوله** مفرد
 من لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير فليكن **فان قيل** ان الثاني في لفظ الكلة
 للوحدة لان كلة وكلا لكمة وتقدم واللام فيه للجنس فيعنا فضا لان كلة الجنس على اكثره الى
 بالوحدة **فالجواب** ان اللام في مثله ليست للجنس ولا للمعنى كما يجي في باب المعرفة وليس سلما ذلك
 ان الجنس على ضرب من احدها استغراقا الجنس وهو الذي يحس فيه لفظه كل كلة يقال ان
 التي جنسها الا الذين انتموا الي كل الانسان والام بحر الاستغراق انه عند الجمهور من الخاء خرج ما
 دخوله تحت المشتق منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيينا فضا للوحدة والثاني ما
 مفيد لانه اللفظ على التثنية والكثرة بل ذلك احتمال على كافي قوله تعالى ان كلة الذي لم يلم
 مفرد ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثل ذلك اذ خل السور واشترى اللحم وخل الحبز وهذا النوع

كلمة

ن

من

من مضمون عدم قصد الجرم وهو
 كان الوضع لم يكن للمعنى الا ان يفسر الوضع بغيره
 فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما معنى به
 معنى المفعول **قوله** معنى مفرده بمعنى المعنى الذي لا يدل جز لفظه على جزء به سواء كان ذلك
 جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او جزء له كمنعى ضرب وقية فالمعنى المركب على هذا
 الذي يدل جز لفظه على جزء به نحو ضرب زيد وعبد الله الذي يكونا على ما مع العلم به فمعناهما مفرده
 وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ يدل جزه على جزء معناه وفكاهة لك واللفظ المركب الذي يدل جزه
 على جزء معناه والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب معناه اللفظ فيقال اللفظ المفرد
 واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المفارقات منها فلهذا
 الحد للشيئين وكثير له ان يقول ان اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه ان جميع الاقسام اذا خرج
 عن حكمه الكلة ولو قال الكلة لفظ مفرد موصوف سكر من هذا ولم يريد عليه ايضا الاعتراض بان
 المركبات ليست بموصوفة على ما يجي واحذر بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والقبض والاشا
 فانها ربادات بالوضع على معنى مفرد وليست بكمالات ونحو الاحراز بالجنس ايضا اذا كان حقيق
 من النطق بوجه وهو ما هنا كذا ان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واخر
 بقوله وضع عن لفظه على معنى مفرد بالطبع بالوضع كاح الدال على السائل ونحو ذلك
 وعن المحرر ومن الماهل ان يدال ايضا على معنى كية المشكك به ولان عقلا واضحا وبقوله لمعنى
 مما صيغ بالمعنى كالمهلات كلفم ونحوه من الهديات وتقدموا الكلام على هذا الاحراز **وبقوله** مفرد
 من لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير فليكن **فان قيل** ان الثاني في لفظ الكلة
 للوحدة لان كلة وكلا لكمة وتقدم واللام فيه للجنس فيعنا فضا لان كلة الجنس على اكثره الى
 بالوحدة **فالجواب** ان اللام في مثله ليست للجنس ولا للمعنى كما يجي في باب المعرفة وليس سلما ذلك
 ان الجنس على ضرب من احدها استغراقا الجنس وهو الذي يحس فيه لفظه كل كلة يقال ان
 التي جنسها الا الذين انتموا الي كل الانسان والام بحر الاستغراق انه عند الجمهور من الخاء خرج ما
 دخوله تحت المشتق منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيينا فضا للوحدة والثاني ما
 مفيد لانه اللفظ على التثنية والكثرة بل ذلك احتمال على كافي قوله تعالى ان كلة الذي لم يلم
 مفرد ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثل ذلك اذ خل السور واشترى اللحم وخل الحبز وهذا النوع

من

كلفه
 لا ينبغي ان يخرج
 في احراز

من ان كان معنى اليمين اي مملوفا بها كما ذكرنا بالا ان اصله مصدر ويقترب المثل في مثله
 مرارة صومر ورجلان صومر ورجال صومر فلا يثبت ولا يثبت ولا يجمع **فان قيل** كان ينبغي ان يقول لفظه
 يخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات **قلت** لا يخرج مثله للبناء الوطء وان مثل قولك
 فلما وقلا واكارطي ويزق لفظا واحدا وكذا الكلمتان لفظا واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان
 بخلاف الثانيين **ان قيل** فلا استغنى بغيره وضع عن قوله مفردان الواضح لم يضع المفردات اما
 المركبات فهي التي المشتملة على مفردات الواضح **فالجواب** ان المفردات التي ليس بموضوع هي
 ان الواضح اما ان يضع الناطق مضمينه ساعيته وفلكه في التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما
 ان يضع قانونا لكيلا يعرف به الا لفظا فهي في سببه ودلها للثان ان يعرف به المفردات التي سببه
 ودلها كاي شيء ان كل اسم فاعل من الثلاثي الجرد على وزن فاعل من باب فاعل على وزن فاعل وكذا حال اسم المعول
 والامر والماله والمضمر والجمع ونحو ذلك يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات التي سببه
 وذلك كما بينت ان المفردات منتهى على المفردات اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيبه تركيب اجزاء الكلام
 ويحتاج في معرفته بعضها الى التصريف كما المنسوب للفعل المتعارف وفي معرفته بعضها الى غيره من علم النحو كما
 ذكرنا **ان قيل** ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع المقالات المتعارفة لفظا واحدا يدل على جزء
 منها اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارع مثل معنى في المضارع وكل
 حال الفاعل ايضا وكذا تاء النافذ في فاعلة والتثنية وكام التثنية والفاء النافذ في فاعلة ان يكون لفظ كل
 منها مركبا وكذا المعنى فلا يلزم كله بالكامن **فالجواب** ان جميع ما ذكرت قلنا انصارا بزيادة الامتياز ككلمة
 فاعول لمركب اعواب الكلمة وذلك لعدم استئصال الحروف المتصلة في الكلام المذكورة وكذا تلك الحركات الاعرابية
 لهما مسامحة الكلمة الواحدة سكت والجزء الفاعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تخرج على
 به نحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب فبسته سكتا به كانه لا يخلو مع ان الحروف على حروفه المرتبة
 ومن حصول ذلك الحرف في زمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جز الفاعل اذ هو
 داخل في مجموع الحركات والسكات الموضوعه وضمة سكتا والحركات ما يلفظ به فهو
 به من جزين يدل كل منها على جزء منها وكذا نحو اسند في جمع اسند وكذا المضمر ونحو رجال
 يد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الالف على معنى التصدير والجمع والفاعل والمفعول والماله في الامثلة

الذكور

الكلمة العشرية واراد

البر من سبب الاخر في هذه الكلمة المذكورة جازا من هو كان
 الاسم على الفعل والحرف لفظا من سببه دون اخويه نحو زيد فاعول والمضمر من سببه
 والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيرها ثم قدم الفعل على الحرف اذ وان لم يأت من الفعلين كلام
 من الاسم لكان احديهما في الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا ياتي منه ومن كلمة اخري الكلام **فان قيل**
 يجب ان يكونوا هذه الكلمات الثلاث متساوية فيكون الواو للجمع فيكون نحو اذ مت ودون نحو ضرب زيد بكلمة واحدة اسم وفعل وحرف
فالجواب ان كان يلزم ما قلت لو كان هذا فسمي الشيء الى اجزائه كما سلك السكندر لعل وعسل وما ذكره قسمة
 الشيء الى جزئيه نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك لا يريد بالجزئيين ما يدل على كل واحد من
 الكل جبرا عنه نحو الانسان حيوان وقوله الواو للجمع يرتد عن ان المعطوف والمعطوف عليه متساويان متساوي
 كانه واحد كما هي في باب حروف اللفظ بل المراد انها محتملان في كونها محمولا عليها كما في جاني زيد وعمروا وفي
 كونها حكيمة على شي نحو زيد فاعول وقا جدا وفي جعله نحو فام زيد وقعد عمر وخلاف او فانها في الامثلة لحدوث
 احدا الشيين فلو قال الكلمة اسم وفعل او حرف لكان المعنى الكلمة احدهم الثلاثة دون الباقيين بل ان اريد
 المحضر مع او قدم اما على المعطوف عليه الكلمة اما اسم او فعل او حرف فكون النقصية مانعة لجمع والخلو
 كما هو مذكور في مقامه وكذا امكن ينبغي ان يذكره المعصنف ان مقصوده المحضر دليل قوله لانها اما ان تدل
فان قيل انك قد حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة هي ان يكون اسم **قلت** ان اردت
 بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم له خول علامة الاشياء كاللام والتثنية عليها فهو مغالطة ان معنى كلامك
 اذ ان الفعل كله من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا يمنع ان الفعل اسم لعدم اتحاد اللفظ وكذا ان تدل
 به ان لفظ معنى الكلمة اسم لان اللفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم يقع الاخبار عنه ولو بان دال
 على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ما **فان قيل** هذا ايضا مغالطة ان معنى
 كلامك وهو ان الفعل كله وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لفظ مفردا اذ اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع
 بموله كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذ اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض ومما لا يمنع ان
 الفعل اسم لعدم اتحاد اللفظ **فان قيل** اذ كان نحو من وضرب في قولك ضربت جرو وضرب فقل ماض اسمين
 فكيف اخبرتهما بان الاول حرف والثاني فعل بل هذا الآن **قلت** لا يرتد ان من في هذا التركيب حرف
 وضرب فقل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا نحو ضربت جرو فقل ماض وكذا ضرب
 ماض في نحو ضرب زيد ومثله اذ قلت تدل على الفعل لانه خبر عنه فانك اذا اخبرت عن فعلك تدل على الفعل

من كل الواو للجمع
 ضمة

على
 ايضا عن واحد من المنصر
 فان المرفوع في الموضعين اخيرا الفعل والقسم والاسم المفعول به
 المعنى ان يقول بالاسناد الاصل المفعول ما يركب به لانه لا يستاد الذي في خبر المبتدأ
 او في المفعول وفي العنق والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جمل ولا استناد الذي في الجملة والذي في
 الجملة التسمية لانها لا توكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء الشرطية جواب القسم
 بخلاف الجملة الشرطية والتسمية والفرق بين الجملة والاسناد ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء
 كانت متعقبة لانه لا يلاها ولا يلاها في خبر المبتدأ وسواء كان من الجمل فيخرج المقدر واسما او
 والمفعول والصيغة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاستناد الاصل وكان
 منصوبا لانه فكل كلام جملة ولا يعكس وانما قال بالاستناد ولم يقل بالاسناد لانه اعم اذ يشمل التسمية
 في الكلام الخبري والظلي والافشائي كما ذكرنا واختره زبويه بالاستناد عن تعق ماركب من اسمين كالمتعاقب
 والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وتعقب المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الامواع المار به اخر
 من التركيبات الشاذية المكنية بين العلم الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع حرف وحرف مع حرف
 وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاستناد الذي هو رابطه وانما له من طرف مستند ومستند
 اليه والاسم حسب الوضع يعطى ان يكون مستندا ومستندا اليه والفعل لكونه مستندا ومستندا اليه
 والحرف لا يعطى احداهما والترتيب العقلي الشاذي من الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يتقدرا
 مستقامين لان اسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرف مع الحرف فان قلنا مستقامين
 فلما لكون احدهما مستندا والاخر مستندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مستندا والاسم مستند
 اليه فالاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مستندا فلما مستندا اليه ولو جعلته مستندا اليه
 فلما مستندا وما نحو ياء مستند ياء مستند دعوت الافشائي والفعل مع الفعل والحرف مع الحرف لا يكون
 لعدم المستند اليه وما الحرف مع الحرف فلام مستند وما ولا مستند اليه فلهذا معنى قوله وايضا في اي
 المستند الاستناد الماني اثنين وفعل واسم والباء في قوله بالاستناد للاستناد اي تركيب من كلمتين هذا الراب
 او معنى ج اي مع هذا الراب قوله الاسم مادل على معنى في تنبيه غير مفرق باحد اربعة الثلاثة لم يتغير
 ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد حل واحد منها لانه اذا ان يمتدح حد كل واحد من الاقسام في اول
 صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحاً به ولا المستند منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحد
 قوله مادل اي كماله ذلك والاولد عليه الخط والعقد والتعبد والاشارة وانما اورد ذلك لانه جامع احكامه

والجمل

١١
 ١٢

على
 ايضا عن واحد من المنصر
 فان المرفوع في الموضعين اخيرا الفعل والقسم والاسم المفعول به
 المعنى ان يقول بالاسناد الاصل المفعول ما يركب به لانه لا يستاد الذي في خبر المبتدأ
 او في المفعول وفي العنق والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جمل ولا استناد الذي في الجملة والذي في
 الجملة التسمية لانها لا توكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء الشرطية جواب القسم
 بخلاف الجملة الشرطية والتسمية والفرق بين الجملة والاسناد ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء
 كانت متعقبة لانه لا يلاها ولا يلاها في خبر المبتدأ وسواء كان من الجمل فيخرج المقدر واسما او
 والمفعول والصيغة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاستناد الاصل وكان
 منصوبا لانه فكل كلام جملة ولا يعكس وانما قال بالاستناد ولم يقل بالاسناد لانه اعم اذ يشمل التسمية
 في الكلام الخبري والظلي والافشائي كما ذكرنا واختره زبويه بالاستناد عن تعق ماركب من اسمين كالمتعاقب
 والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وتعقب المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الامواع المار به اخر
 من التركيبات الشاذية المكنية بين العلم الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع حرف وحرف مع حرف
 وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاستناد الذي هو رابطه وانما له من طرف مستند ومستند
 اليه والاسم حسب الوضع يعطى ان يكون مستندا ومستندا اليه والفعل لكونه مستندا ومستندا اليه
 والحرف لا يعطى احداهما والترتيب العقلي الشاذي من الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يتقدرا
 مستقامين لان اسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرف مع الحرف فان قلنا مستقامين
 فلما لكون احدهما مستندا والاخر مستندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مستندا والاسم مستند
 اليه فالاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مستندا فلما مستندا اليه ولو جعلته مستندا اليه
 فلما مستندا وما نحو ياء مستند ياء مستند دعوت الافشائي والفعل مع الفعل والحرف مع الحرف لا يكون
 لعدم المستند اليه وما الحرف مع الحرف فلام مستند وما ولا مستند اليه فلهذا معنى قوله وايضا في اي
 المستند الاستناد الماني اثنين وفعل واسم والباء في قوله بالاستناد للاستناد اي تركيب من كلمتين هذا الراب
 او معنى ج اي مع هذا الراب قوله الاسم مادل على معنى في تنبيه غير مفرق باحد اربعة الثلاثة لم يتغير
 ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد حل واحد منها لانه اذا ان يمتدح حد كل واحد من الاقسام في اول
 صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحاً به ولا المستند منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحد
 قوله مادل اي كماله ذلك والاولد عليه الخط والعقد والتعبد والاشارة وانما اورد ذلك لانه جامع احكامه

الكلمة وقال المعتز

في هذه اي باعني رغبة لثولم الار فيمنها في نفسها كذا اي باعني رغبة لا باعني ركونها
في وسط البلد او غيره ذلك وفيه ان ثولم في جملته على معنى في غيره فيفسر ثولم على معنى في نفسه
ولا يقال في هذا قولك قيمة الار في نفسها كذا قيمة الار في غيره بل في ثولم لان في نفسها ومعنى الكلام
على اننا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والغير لا **الاشم** كله ذلك على معنى ثابت في نفس
لكل الكلمة والحرف كل ذلك على معنى ثابت في لفظ غير با فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي
فيه معنى الحرف معردا كالمعرف باللام والمنكر تنوين التنكير وقد يكون جملة كافي بمل زيد قائم
لان الاستفهام معنى في الجملة ادنيام زيد مستفهم عنه وكذا التي في قائم زيد اذ قائم زيد معنى
فالحرف متوجه لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كافي نحو بصري او موخر عنه كافي في الرجل والاكثر
ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون مضمون للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع
دلالة على معناه الاصل لان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا
لمعنى الجدار وما عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر متضمن بالمتضمن فخرج في قولك
الرجل متضمن لمعنى الثوب الذي احدث فيه اللام المتضمن به وكذا ضرب زيد في كل ضرب زيد متضمن
لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام ووجه
فيه بل قد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقا وذلك اذا كان ذلك الغير ازم بالاضمار كما دل
هذه اضرب ونون تعرب على معنى الضميرين للآزم اضمارها وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما
في كل الحروف المضارعة الدالة على معنى في التاميل ومعنى في التاميل والاعراب في معنى الحرف ان يكون معنى
الحرف ان يكون معنى الاشياء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد تكون دالة على المعنى كالمعنى في اضرب
ونون تعرب وتاء تعرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني التاميلين بعد الفعل **ثم** قول ان معنى
من لا يشاء معنى من ومعنى لفظ لا يشاء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ لا يشاء ليس مدلوله مضمون
لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقا ومعنى من مضمون لفظ اخر فيكون ذلك المتضمن
المعنى ذلك اللفظ الاصل ولهذا جاز الاخبار عن لفظ لا يشاء نحو لا يشاء خير من الاشياء
بجز الاخبار عن من لا يشاء الذي هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يحسن لفظ ليس معناه
في لفظ غيره وانما خبر عن الشيء باعني والمعنى الذي في نفسه مطابقا للحرف ووجه

لا معنى

عن د

والحرف في غيره ولا يقع في غيره من الحروف بالاضمار وكذا
رجل طويل موجد لمدلول الطول في موصوف حتى صار الموصوف متضمنا له
طويل وطول فقولنا على معنيين أحدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذاته معناه الطول صاحبه
لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه الطول
وقام به الطول باليتوهم به الطول **واما** **ولم** النعت دال على معنى في مضمون فلكون المضمون معينا
لذلك الذي قام به المعنى متضمنا له وكونه اياه **على** **المصدر** في قولك ضرب زيد شدة يده مفيد لمعنى
في لفظ غيره اعني صار يده زيد كغيره احقر وامن مثله بقوله لم بالوضع ولم يوضح المصدر
لنفيد في لفظ غيره معنى ليعين ان تقول الضرب شدة ولا تترك الفارب وانما خرج بعد عن الوضع
ويخرج ان تعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على صار يده ما اوضح به ولا يندفع
هذا الاعتراض اما قال بعضهم الحروف لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه
الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن صار يده بخلاف من فاعله لا يفيد الا معنى الا مبتدا في غيره
قوله غير متضمن منه بقصد صفة لقوله معنى وبنيين معنى قوله غير متضمن بيان قوله في جملته
هو مادل على معنى في نفسه متضمن باحد ازم منه الثلاثة اي على معنى واقع في احكامه الثلاثة
معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى لوضعه له اولا
فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع اهلي فخرج عن حد العقل نحو الضرب والقتل
وانوجب وقوعه في احكام ازم منه الثلاثة معينا في نفس الامر ان ذلك المعين يدل عليه لفظ
المصدر **ويخرج** نحو الضرب والقبول والقبول والقبول والقبول وان دل على زمان لكنه
ليس ازم منه الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة
لانهم وان افترس الحرفان دل واحد منهما باحد ازم منه معينا عند التاميل لان ايد له اللفظ عليه
وضعا ويخرج ايضا اشياء الفاعل والمفعول عند اجمالها لانها وان كانا لا يعلن عندهم الا مع اشتراط
الحال والاستنباط لان ذلك الزمان مدلول علمها العارض بمدلولها وضعا وكذلك يخرج اشياء الافعال
لان ذلك ليس فيها بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كحاجي في بابها **ويخرج** في المضارع لانه دال على احوال
الازمنة الثلاثة بالوضع ان قلنا انه حقيقته في الحال مجاز في الاستنباط وكذا ان قلنا ايضا باشياء
في الحال والاستنباط لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقته منها موضوع لمدلول واحد منهما
في اصل الوضع باحد ازم منه الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال واليه يرجع ذلك المعين على السامع

الوضوح
الماضي

بمعنى من ان كان بل كذا في الماضي او في الحاضر او في المستقبل
والحال والاول ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مفترق بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا
من اصل ولا يرد ايضا مثل الصبح والغيرق والسرى ولا الاسم الموضوع كالبريد على احد
الازمنة الثلاثة كالغروب مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالة على احد الازمنة
الثلاثة بالحروف المركبة لا بالوزن ومن ثم بقي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالقافية غير تغيب **والحق**
انه معنى المعنى او البقاء في المكان او في الزمان قال تعالى كانت من العائرين وانما ينسب قوله الازمنة
الثلاثة لشهدها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الالهال لا يحسن في الحدود وكذا
لفظ الاقتران من غير ظاهر فيبادر اناس بتفسيره ولا يورد في الحدود الا لفظ الصلة المشبهة
في المعنى المقصود **ان قيل** ان ضميرها به والاشياء الموصولة وكان التشبيه الاسمية وكما
الحبر به واسما الشروط واسما الاستغناء خارج عن حد الاسم بقوله في نفسه **فالجواب** ان الضمير
المذكور والاشياء الموصولة وان احاطا بضرورة اللفظ اخلت لا لغير ما لها الذي هو الشيء
الذي هو كونه في ذلك اللفظ فان لفظه الذي لا يفيد معناها الذي هو الشيء
صلتها وانما يحتاج الى صلتها كاستعمال الابهام وورفعها لا لغير ذلك الابهام في الصلة وكذا
ضمير القافية فيها من ان لا يشترط فيها من حيث اللفظ ان لا يكون من معين محض فكذا
علا من المعارف وكذا الاسم المشاره الا انه كذا لا يمكنه من غير لفظه للتخصيص **واما الكان**
الاسمية معناه بالمثل حالات الحروف فان معناه بالتشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى
كم كثير ولا الكثيره التي هي متغايرة بعدا خلاصت عند من قال بحرفيتها فان معناه بالثقل التي
محروها وانما وجب القول بهذا في ربكم والكافين الاسمية والحق فيه صوتا لحد في الاسم وان
عن الاعتراض ولو كان ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين ربكم بما فرقنا تحكما لان ما ثبت
اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا ان الكاهن اضطرنا الى
الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلما الحدان **واما اسم الاستغناء** واسم الشرط فعل واحد منها يدل على
شيء في نفسه **ويجوز** على معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت واسم الضرب اضر فان الاستغناء
في معضمون الكلام اذ تعيين محروب المحاطب مستغنى عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط
في الموضوع الدال على ذاته ايضا وهي ليست معنى قيا بعدا فسلم حد الاسم ويجوز **الجواب**

صنعنا قال سيبويه ان حرفي الاستغناء
بما لا يكثر الاسماء لكان الماض

والشروط الحروف التي لا يكثر الاسماء لكان الماض
بحرفي الضرب اي من تصرف ومن معنى اي في التعيين في الاستغناء
اي ان من تصرف بجميع اشياء الاستغناء والشرط بمعنى اي الشرط والاستغناء
قدنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه لانه من مثلها وبالحاف وكما وردت قوله
ومن خواصه دخول اللام والجرو والنون والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والحاصد ان
الحد مطرد ومنعكس والحاصد مطرد غير منعكس والمراد بالاطراد ان تعين لفظ كل
الى الحد فجعله مبتدأ وتجعل الحد وخبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير
مفترق كذا دل على معنى في نفسه غير مفترق فهو اسم وكذا تقول في الحاصد كذا دخله ام
النون فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل كان مدين تضييفها فقول كذا لم يدل على معنى
في نفسه غير مفترق فليس باسم ولا يعبر ان تقول في الحاصد كذا لم يدخله ام النون فليس
باسم وقد يقال بالعكس جعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بنا النقي والاحجاب كحاله وهذه
عبارة المنطوقين فتطرد قضيه الحد والحد وكلية مع جعل الحد وموضوعها نحو كل
اسم دل على معنى في نفسه غير مفترق وينعكس عليه نحو دل على معنى في نفسه غير
مفترق اسم وقضيه الحاصد ينعكس عليه ولا يطرد نحو كذا دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم
يدخله اللام **قوله** دخول اللام اي لام التثنية الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الفاعل المفعول
فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجي في الموصولات وعلا من سائر اللامان ظاهرا لا بظاهرا
ولم جواب لو وغير ذلك وانما اخذت لام التثنية بالاسم لكونها موضوعا لتعيين الذات
المدلولة عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا حينئذ والحرف مدلوله في غيره
لا في نفسه **واما قول الشاعر**

يقول الخنأ وبقض النجم ناطقا لي ريتا صوت الخمار الجندج
فليست اللام فيه للتثنية بل هي اسم موصول دخل على صرح الفعل لئلا يشابهه اسم المفعول
ومخرج ذلك شاذ قبيح عجيبي الا في ضرورة الشعر وانما اخذت الجرا بالاسم لانهم فصدوا
يوسف الاسم ما حال في الاعراب حركاته الثلاث وينبغي ان المفاعيل الذي هو فصدوا فيه واسم
منها فنقصوه ما لا يكون مفعول الفعل وهو الجرا عطوه ما يكون مفعوله وهو الرفع والنصب
واما النون فاختص من حلة اقسامه الخمسة بالاسم ما ليس للنون فحق ان اربعة اقسام

يرفعه معي فرع الاضافه المتخذه فلا يكون المضاف في
مساو له يذكر المضاف من خواص الاسم كونه مضافا اليه ليلا يدع عليه مثل قوله تعالى
مع الله الرسل من اضافة الظروف الى الذات وعدمه من خواصه ايضا واقتدر واعين
من المضاف الى المضاف اليه في الحقيقة المقتضية للملوك عليه بالاعمال يوم يحج الله الرسل **فيل**
والدليل على ان المضاف اليه هو المقتضى ان المضاف يتبعه في خواصه الفعل عن المقتضى ان يتبعه يوم قد
زيد الحاد والبارد واما اننا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيئه مثله في كلامهم والطاهر ان المضاف الى
لفظ في نحو قد زيدا لعله الفعلية الفعل وحده كما ان الاسم في قوله انك رمن الحجاج امير
هي المضاف للمضاف واما من الحقيقه المعنى فالمقتضى هو المضاف اليه ان كان في الجملتين **ومع مربي**
المعرب المركب الذي لا يشبه مربي الاصل هذا هو المعرب من الاسم المطلق المعرب لانه في صنف الاشياء
فلا يذكر الاقترانها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحروف التي يذكرها في صنف
الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزاء والاجزاء
الآخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيد مركب من مركب الى زيد فاما مركب ويطبق على المجموع
فيما لغير زيد مركب من ضرب وزيد ومما كان قول مثلا لاطراف الحنين هو وجع الاخرين فيهما
روج ومزاد المصنف المتني الاول وليس من ان المركب في اصطلاحهم في المجموع اظهر منه في كل واحد
من جزئيه او اجزائه فيوه ان المعرب من الاسم لا يكون الا مركبا من شيئين فاما هذا فيكون
وهذا كاد المعصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا
على ضايفه وينبغي ان يخبر في الحدود والاشياء اوضح المناظر في المعنى المولد وتحتد عن الفاظ المشبهه
تكتف باسئغال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان ثلثا من هذا المقام وسلمان ان المركب في الظاهر
مواحد الجزئين او اجزائه فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه بل في الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله
الذي ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق هذا التركيب احدا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب
العام في ان المضاف عامل على قول او الحرف المقتضى على الاخر كما يجي وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدها
لهذا التركيب اعرا بامعيت وكذا اشياء الحروف الموجودة في اول السور ونحوهم وليس **قوله** مربي الاصل هذا ايضا
من ذلك لانه اصطلاح مجاز منه من لادبه الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اضر ما في لفظ
المعرب مربي الاصل على ما تنصده اللغات من المعنى المشهور دخل فيه مطلقا وقال وان كانت معناه هذا اصل
جميع الافعال على ما ذهب اليه البصريه فيرد عليه التامر والمفعول والمقتضى لا يتصرف **قوله** ان احراز
مذهب الكوفيين في ان المضاف الى الالف كالا ستم لتوارد المعاني عليه كما يجي في باب لم يرد ما ذكرنا ولا
يرد على نسبته المبنى الفعل بالحرف والماضي والامر المقتضى في نحو اعجبني ضرب زيد عمر المسرود ذلك بان

يوم
الا

نقول ان يقال في اجاب تقديم الخبر
مع هذا ان العلة فيه تحذف ليس الخبر بالقياس مع كونه في الظاهر
وموقع الظرف خبرا عن المقتضى ان تحذف ذلك اللبس كما في قوله تعالى ووجدوه يومئذ
ووجوده يومئذ باسره وتقدم خبرا عن المقتضى على المبتدأ لا يرجع اللبس والعينه الخبر
اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه **واما** الظرف فانه
اذ تقدم تعين الخبر به بسبب انصافه لفظا او محلا بما كلفه على مذهب سيبويه واما على
مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف قابل في الاسم الذي بعده فليس اذا من هذا الباب **قوله**
في الاغلب حناز عن قولهم ام في حجر فيك **وقوله** ما لا يشغف معنى الا فاما احراز عن
نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب ناخيه الخبر ما ذكرنا قبل **قوله** اولئك الذين هم الخلق
بكتة اللام وتبقى بالمتعلق جزء الخبر فمؤك على التمرة خبرا والمجرور جزءه يبقى اذا انفصل
بالمبتدأ ضمير يرجع الى جز الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلاً
زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امنا عه واذ كان الضمير في صنفه المبتدأ
نحو على التمرة زيد مثلاً جاز ناخيه الخبر عن المبتدأ بان ينوسط بينه وبين صدره نحو زيد على التمرة
مثلاً اذا انفصل بين العينه والموصوف جاز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ
جزء الضمير وناخيه الخبر عنه نحو في الدار ما لكها فاهم جاز عند البصريين وعند مشايهم
الكوفيين خلافا للناصب وكان الناصح نظر الى ان المفسر مترتبة ان خبره لعلته بالخبر
وليس بشي لان التقدم اللفظي كان في صحة عود الضمير الى قوله تعالى واذا ابتلى
ابراهيم ربه ووافقوا الكينايا البصريين في جواز نحو زيد فلامه صارب في نحو زيد فلامه صارب
وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لانه لو كان متعوله ما جاز خلافا لاسم النافع فان طلبه بالمشابهة
والاولى الجواز في الكل ما ذكرنا من الاذكار بالتقدم اللفظي **قوله** او عن ان تعني او كان الخبر عن
ان مع اسمها وخبرها مراد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقدم خبرها عليها وقد تقدم انها
مع صلتها فاهل عند اي على اذا كان الخبر ظرفا واما مع تقدم الخبر ليلا يكتسب بان الكسوة
لانك لو جئت بالخبر بعد ان المنوخة ما طرقتا نحو ان زيد قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيد قائم
حق لا شبيهت المنوخة بالكسوة ولم ترفع حجر التمهيد الحقيقة اللبس لكون الموقع موقع الكسوة
لان لها صفة الكلام بخلاف المنوخة كما يجي في باب الحروف المشبهه بالفعل ولا يرفع محي خبر المبتدأ

في الصدقة في شهر مع ذلك بقدر ما يحسب ان حتى لا يخرج ملكا في الشهر في الشهر
في ما يابون ذلك في شهر مع ذلك بقدر ما يحسب ان حتى لا يخرج ملكا في الشهر في الشهر
الذي يابون ذلك في شهر مع ذلك بقدر ما يحسب ان حتى لا يخرج ملكا في الشهر في الشهر
خلافا لغيره ومنه في شهر مع ذلك بقدر ما يحسب ان حتى لا يخرج ملكا في الشهر في الشهر
ولكل ما كان بالانسان اوجه الحقيقه بها بل لا يخرج للابد انكنا شيوها استنتى وما ذكره
من امتناع دخول النار في خبرين ولعل للزوم التمسك بذلك ان ما بعد النار الجارية بلون لا خبر
اي محتملا للعتق والذب وخبر ليشه اعل لا محتملا ذلك وليس كشي لعتق فذلك ان جالريد فاضر قال
تعالى ان الذين يكفرون بالله ويشتلون بينين فيزحون ومعلمون الذين يأمرون بالفسط من النار فيشتل
بعدها بانيهم قوله وقا نخذ من المبتدأ الصام مرته جوارا لموكل الى اخره المستعمل بالمبصر للهلل وقد ذكرنا المستعمل
انه لا يحذف شي لو جوبوا ولا جوارا الا مع قرينه داله على تعيينه اعلم انه قد بحث المبتدأ وجوبا اذا قيل
التفت بالرفع كما جي في باب نحو الحمد لله اهل الجنة اي لم اهل اخذوا واما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل منه
فقطيع لنفسه الذبح او الذم او الهم كما جي فلو طهر المبتدأ لم يبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا حينئذ من
في نعم الرجل زيدك فقد يره مرزئد ومنه نظر على ما جي في باب قوله جوارا وجوبا نصب على الصبر
اي حذوا اوجبا واذا في قوله فاذا السبع المناجاة واختلفت فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان
قوله جوارا ان يكون خبر المبتدأ الذي بعده اي بالكان السبع ينقل على ما مررت فاذا زيد قاما فاذا
عنده فمعلق مكان وشبهه من معلقا الظهور العامة ولا يجوز على قولنا يكون اذا مضى الى
الجملة الاسمية المحذوفه الخبر اذا لا يفيان من طرف المكان الى الجمل الا حديث على ما في الظهور المبنية
ذهب اليه لا يطرده في جميع مواضع اذا المناجاة اذا لا معنى لغو لك في المكان السبع بالباب في قولهم
خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزاج ان اذا المناجاة ظرف زمان فعلى قولنا يجوز ان يكون قولهم فاذا السبع
خبرا عما بعده ما يستدعي مضارا في هذا حصول السبع اي كفى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان ان يكون خبرا
من الحمد كامة ويجوز ان يكون الخبر محذوف او اذا حذرت لك الخبر فغير سادسة اي كفى ذلك الوقت السبع
بالباب محذوف بالباب لداله قرينه خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية داله
محذوف على ما قال المصنف اي مناجاة وقت وجود السبع بالباب الا انه ادراج لاذا عن الظرفية اذا لم
اذا استعمل المناجاة ولا حاجة الى هذا الكلمة فان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح ونقل عن ابي
ان اذا المناجاة حذفت على هذا خبرا لمبتدأ في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الله الداخلة على اذا المناجاة

حاصل بان لا يتبين هناك ما يثبت مسند هذا اذ لم يثبت له الا ان خبره من محله ليس مسند
 خبره **وكذلك** قلنا المسند الذي هو مقرون ونسبته اليه هو مقرون بغيره ووضيعة
 مقرونة به فاستوفى زيد فاقوم وعمر ثم حذف مقرون ونسبته اليه بغيره بغيره
 في خبره المقرون وجوباً من غير ساد مسنده وجوباً من غير ساد مسنده ذلك ان المقرون خبري
 المقرون فليت في جوب من خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله فالب كرا جوب وفي نزع
 البلاغ اثم والساعة في قول فلا يكون اذ من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان زيدا
 علي مبتدأ فقلل احدھا واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبراً عنها سواء ذلك الفعل
 على الفعل او لا فلا اول نحو زيد والريح يبارتها يبارتها خبر عنها لكونه معنى مضافاً الى الثاني
 نحو زيد وقمر بغيره وقربت منه قولاً من المومنين علي رضي الله عنه منهم واحد لمن تد راما وانما جاز
 ذلك لضم الخبر بغيره كما في البصر بكون ممنون مثل مائة على ان يكون الفعل خبراً اذ الفعل في ذلك
 كالقصة فلا يقال زيد وعمر صابرة بالاشفاق وبحبور وبها على ان يكون الفعل خبراً لا غير فزيد والريح
 مثل كل حال وضعت ياربها حال واعلم انه قد بينا ما اضيف اليه المسند عن المقرون فليطابقها
 الخبر كما قيل واكبان قه طليحان وقولك مما قيل زيد قوبان اي زيد ومن يناديه زيد قوبان **قوله**
 وعمر لا تفطن ضابطه كل مبتدأ في الجملة السمية متعين للضم نحو لمرح وايمان الله كما جى في
 بالضم فان عينه للضم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لمرح كما اقسام به وجوباً للضم ساد
 مسند الخبر المحذوف والمزوم العمق ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان الضم موضع الضم
 المشتر اشغاله وقد استعمل لمرح في قسم السؤال ايما نحو امرك لينعلن وقد ترك المحققين
 اخر ما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفاً متعللاً بالمشان العام نحو زيد اما انك اوفى
 الدار على ما ذكرنا قبل وبحبور اي جى الفاء ذلك المتعلق ليس به جيب ان الامر في الدلالة
 على تعيين الخبر وسند شى اخر مسنده حاصل ان فوجي حذف ولعل المستفاد ان ترك ذكره لكون
 هذا الساد مسند الخبر مرفوع المحال يكون خبراً دون سائر ما تقدم ما ستمسك الخبر ثم اعلم
 ان لا احد من الاصل لا تعريف المسند الا بالاصل كون المسند اليه معلوماً وكذا الاصل في توكيد الخبر
 انه مسند فشا الفعل والنقل حال من الترتيب والتوكيد كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يجمع خبر بغير الاسم
 منها لجره اذ ما يطرأ يحتاج الى العلامة وهو الترتيب وبنينا على الاصل ان كان نكرة وانما كان الاصل في
 الاشارة الفعل دون الاسم لانهم يجعل لكونه مستقداً ومسنداً اليه والفعل يفتقد لكونه مستقداً وغير

٢٧

٢٨

فساد

فساد المسند له دون الاسم كقول النحاة اصل خبر المسند خبري ان يكون خبره
 فليست بشي ان المسند خبري ان يكون مسنداً فاستفاد انه وانما في خبره ان يكون خبره
 ذلك المسند اليه المسند اليه خبره وما في ذلك زيد الخبر هو ان خبره محال ان يكون خبره
 اليه اخره وان سمعت المسند نحو زيد خبره اخره عنه حاله انه بغيره خبره جاريد خبره
 منه بغيره فادم فالمبتدأ الاخبار مع خبره خبره فاقبله بالافضل فصد بغيره خبره عن سبب ما وكذا
 الى المسند الاول مكنون الجمله التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبره عن الاول ويقان كل واحد من المبتدأ
 اليه ضمير مثله الا المسند الاول وان لم يصف المبتدأ كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانه تاني بالمزوم
 بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر المبتدأ الاول المبتدأ وما قبله اخر ما بعد اول المبتدأ وكذا في
 الترتيب وذلك نحو من زيد عن بكر حاله فاقوم عنه في داره بامر من سمعها فكانت كذا حاله فاقوم عنه
 ومما يكثر مع حاله من حملت هذه الجملة اي بكر مع حاله خبره عن زيد مع رابطه في داره فكانت كذا حاله فاقوم عنه
 اي خبره داره مثله على بكر حاله ثم حمل هذه الجملة خبره عن زيد مع رابطه بامر ما كان كذا زيد وعمر
 داره مثله على بكر حاله بامر اي بامر زيد اي بامر عمر اي بكر حاله مع رابطه هذا اليه سران كانت
 المبتدأ انما قوله خبره ان واخواتها **قوله** المسند قد خولج الى خبره اعلم انه لا كان من خبره ان الاصل في رفع
 الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يرفع كل مرفوع او منصوب او غيرهما فاما ما في
 وجهه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسنداً اليه والخبر يشبه المفعول لكونه تاني في الجملة وخبره ان واخواتها
 تشبه المفعول بما قبله اي اذ واخواتها مشابهاً للفعل المنفرد في الاقدم مشبوهة بغيره فبغيره خبره بغيره
 الفعل على فزع الفاعل وخبره لا خبره يشبه خبره ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه باسمه ليس
 الذي هو فاعل وقد يشبه بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا خبره وخبره ما الحجازية للمفعول وكذا ان
 ان الحال والتميز والمشتاق المنفرد مشابهاً للمفعول كونهما فضلات وانما قال وهو الحق ان الرفع علامة
 التمه فاعله كانت اولاً والنصب علامة الفضلات مفعوله كانت اولاً ولا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوع
 بالفاعل بل يحتاج في نصبه بغيره وهو اسم ان واخواتها واسم لا خبره وخبره ما الحجازية وخبره ما
 الحجازية الى تشبيهها بالفاعل فمفعول ان واخواتها لما شابت الفعل المنفرد كما جى في بارها غمك
 ونصب مثله ولم يندم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يقبل عمله اعني
 ليس شى واحد مكان ترتب مفعولها لترتيب مفعولها اعني شى المرفوع على المنصوب بغيره
 للفظ بالمعنى وانما ان فليست معنى الفعل المنفرد على السواء بل مناسبا تشبهه من وجه ذكرنا

في خبره خبري
 في خبره خبري
 في خبره خبري

五

ضمیمہ

وضوح اشتراط

المؤمنين

...

كرويد زيد بدليل البراءة الشايعه خاشا منه متونا وكون خاشي اريد اسم فعل يستعمل استعمال
 المضارع كما ذكرنا في ههنا لا زيد ووجهه المصدر النفي سبب المصروفة بالقياسية المرددة
 معصاة لم توضح انما لنا نحوذ فر الى بي ثك ووجهه الى نفي انما لم يرد عليه فله فعل
 مستعمل نحو التهفيري والترقعا اضني ان جمعها معصاة فاعل لا على مذهب سيبويه
 الا ان الفرق بينهما ان ذرا ونشالم يستعمل بصيغتهما وبيننا نعرف بخلاف الترتيبا فانه
 استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المنذر لدفع او نورا انما فعل من غير لفظها والنفير
 انشرب ذرا او تمنت نورا **ومنها انما الاعيان** هي التي تقام مقام المضارع نحو تر بالك وجندك
 اي ريمت تر بوجندك فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والتهفيري
ومنها صناع قايه مقام المضارع نحو هني لك اي هناة وكايد بك اي عناد وهي مثل قايه اي قايما
 وتعال جايما والفرق بينهما ذكر في الشئين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال الموكدة
 كما قيل ثم قايما **ومنها** انما اصوات فامت مقام المضارع كما هامتك اي توجهما واما لك اي طيبا
 واما ورافة لك اي كراهة فيمدح جميعها افعال بمعناها ويلزم اخبارا ناصب ما كان في الاصل
 متونا وان لم يستين بالحار نحو اياها اي كفا ووجهها اي زيادة رذلك لان الامثولة بعيدة من الاشياء
 والتصرف والمضارع اصل في باب التصرف والاشياء في جميع انواع الافعال والاشياء المتصلة بها
 صادرة عنه فلي الصحيح من المذهب قلما صار لا يستثنى قطعه منه القيل الناصب ونصب المنفصل
 المطلق لا في الاغلب يكون مستثناة من متعوله المطلق والاصوات الناهية مقام المضارع يجوز اغرابها
 فثبا الا ان يكون على حرفين ثانياهما حرف مد نحو وى لزيد وذك نحو اها ووسها ونحو اباها
 على البناء الماضى نحو اذ لك واده على اخراني واده من ذنوب والظاهر ان ذلك هو محك
 وويل وويل من هذا الباب واحمل كل ما ياتي على ما قال المراهج من بلام الجر بعد ما منتهو ح مع المضمر
 نحو وى لك وويل له ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله
 ٥ خيرة نحن عند الناس منهم اذا الداعي المشوب قال يا لا ٥ فصار سريانا نايما
 فلا يما تجازان يدخل بدها لاما اخرى نحو ويدا لك لصيرة وده الاولى لم الكلمة ثم نزل الى باب
 المبتدأ فنزل بيل لك حامة في سلام صليك ثم جعل مخ ووس ووس كايان عن ويل وهذا
 كما قالوا فانله الله معني فله ثم استثنى ما نكرا عنها بياينه وكانه ثم سار بعض الاصوات
 الناهية مقام المضارع فاما مقام القيل نصرا اسم فعل منه واه واه واه فغير ذلك مما سنده في الافعال

فاما مقام المنفصل